استجابة التعاون الاقتصادي الدولي لمواجهة تداعيات الجائحة (كوفيد-19).

The response of international economic cooperation to face the repercussions of the pandemic (Covid-19)

زواق الحواس [1]

zaouak Haoues

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)، haoues.zaouak@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 11 /2021/10 تاريخ القبول: 17 /2021/12 تاريخ النشر: 31 /2021/12

ملخص:

حاولت الدراسة تسليط الضوء على كيفية استجابة التعاون الاقتصادي الدولي في مواجهة التداعيات الاقتصادية للجائحة (كوفيد – 19). حيث كان على الدول والمنظمات والهيئات الدولية توحيد الجهود وتنسيق السياسات المتخذة لمواجهة تداعيات الجائحة على الاقتصاديات الوطنية والاقتصاد العالمي.

خلصت الدراسة إلى أن التعاون الاقتصادي الدولي أصبح ضروريا لمواجهة تداعيات الجائحة، وقد شهد العالم نوعا من التعاون الدولي في مجال المساعدات المالية التي قدمتها البلدان والمنظمات الدولية للبلدان ذات الموارد المالية المحدودة، وكذا من خلال تنسيق تدابير وإجراءات مواجهة الجائحة، والاستعداد لدعم الاقتصاديات في مرحلة التعافي.

كلمات مفتاحية: التعاون الدولي، الهيئات الدولية، المساعدات المالية، التنسيق الدولي.

تصنيفات JEL : F53; F42; F02; F35

Abstract:

The study attempted to shed light on how international economic cooperation responded to the economic repercussions of the pandemic (Covid -19). Whereas, countries and international organizations and bodies had to unite efforts and coordinate the policies taken to face the effects of the pandemic on the national and global economies.

The study concluded that international economic cooperation has become necessary to face the repercussions of the pandemic, and the world has witnessed a kind of international cooperation in the field of financial assistance provided by countries and international organizations to countries with limited financial resources, as well as through the coordination of measures and procedures to confront the pandemic, and a willingness to support economies in the recovery phase From the pandemic.

Keywords: international cooperation, international bodies, financial aid, international coordination.

JEL Classification Codes: F53; F42; F02; F35.

Résumé:

L'étude a tenté de faire la lumière sur la manière dont la coopération économique internationale a répondu aux répercussions économiques de la pandémie (Covid -19). Alors que les pays et les organisations et organismes internationaux ont dû unir leurs efforts et coordonner les politiques prises pour faire face aux effets de la pandémie sur les économies nationales et mondiales.

L'étude a conclu que la coopération économique internationale est devenue nécessaire pour faire face aux répercussions de la pandémie, et le monde a été témoin d'une sorte de coopération internationale dans le domaine de l'aide financière fournie par les pays et les organisations internationales aux pays disposant de ressources financières limitées, ainsi que par le biais de la coordination des mesures et procédures pour faire face à la pandémie, et une volonté de soutenir les économies dans la phase de reprise de la pandémie.

Codes de classification de Jel: F53; F42; F02; F35.

المؤلف المرسل: زواق الحواس ، **الإيميل:** haoues.zaouak@univ-msila.dz

1. مقدمة:

إن تباين قدرات الدول سواء على مستوى السياسات أو على مستوى الموارد، يجعل مساحات التحرك المحلية لمواجهة التداعيات الاقتصادية للجائحة (كوفيد -19)محدودة جدا في الكثير من البلدان، ويجعل التعاون الاقتصادي الدولي مطلبا ضروريا للتغلب على تداعيات الجائحة، سواء من حيث ضرورة تبادل المعدات والخبرات اللازمة لتعزيز نظم الرعاية الصحية حول العالم أو من حيث ضرورة القيام بجهد عالمي يضمن للبلدان الغنية والفقيرة على السواء الحصول على الأدوية واللقاحات المضادة لفيروس (كوفيد-19) فور التوصل إليها، ولتحقيق كل ذلك يحتاج المجتمع الدولي إلى تكثيف المساعدات المالية لكثير من الدول ذات القدرات المالية المحدودة.

كما أن الروابط الاقتصادية الواسعة العابرة للحدود التي ساهمت في عولمة هذه الجائحة الصحية وعولمة تداعياتها الاقتصادية، تفرض حتمية تنسيق السياسات الاقتصادية بين دول العالم، وتجعل من استجابة المنظمات والهيئات المالية الدولية ضرورة لا مفر منها، لمساعدة الدول على مواجهة تداعيات الجائحة على الاقتصاديات الوطنية وعلى الاقتصاد العالمي على السواء.

لذا ستحاول هذه الدراسة التوقف عند مستوى استجابة التعاون الاقتصادي الدولي في مجال تقديم الدعم والمساعدات للدول ذات الموارد المالية المحدودة، وفي مجال تنسيق التدابير المالية والنقدية لمواجهة الجائحة سواء بين الدول أو بين الهيئات الدولية، ما يجعل إشكاليتها تبرز في التساؤل التالي: "**كيف كانت استجابة التعاون الاقتصادي الدولي لمواجهة تداعيات الجائحة (كوفيد-19)** "؟.

ستنطلق الدراسة من فرضية الاستجابة السريعة للتعاون الاقتصادي الدولي في مواجهة تداعيات الجائحة على الاقتصاد العالمي، لذلك كان الهدف الرئيس لها، هو محاولة إبراز أهم مظاهر هذه الاستجابة، من خلال استخدام مناهج البحث العلمي التي تتماشى مع طبيعة الدراسة لا سيما المنهج الوصفي التحليلي، واعتمادا على ما رشح من معطيات حول الموضوع من المصادر المختلفة.

2. دواعي التنسيق والتعاون العالميين لمواجهة تداعيات الجائحة (كوفيد-19):

إن تحول الجائحة الصحية إلى أزمة اقتصادية عالمية فرض ضرورة التنسيق والتعاون العالميين لمواجهة تداعياتها الصحية والاقتصادية، وذلك للاعتبارات التالية:

1.2. محدودية السياسات المحلية للحكومات في مواجهة الجائحة العالمية:

تعود هذه المحدودية إلى جملة من العوامل منها (OECD, 2020a, p15):

- الانتشار الواسع لتفشي فيروس كورونا وما ترتب عنه من مخاطر سلبية، وفي ظل التراجع الكبير في توقعات نمو الاقتصاد العالمي، جعل الحكومات تعاني ضعفا كبيرا في مواجهة هذا التحدي بسبب محدودية هوامش السياسة المحلية؛
- يستدعي نجاح التدابير المتخذة من قبل الحكومات المحلية لدعم الأعمال التجارية والعمال المعرضين للخطر، اتخاذ إجراءات وسياسات منسقة في جميع الاقتصاديات الرئيسية لضمان توفير رعاية صحية فعالة حول العالم وتوفير أكثر الحوافز فاعلية للاقتصاد العالمي؛
- من شأن الدعم الإضافي للسياسة المالية والنقدية والإصلاحات الهيكلية المعززة في جميع البلدان أن تساعد في استعادة النمو وتحسين ثقة المستهلكين والمستثمرين وتقليل عدم اليقين؛
- تنسيق السياسات والإجراءات بين البلدان صاحبة السياسات والاقتصاديات الأقوى سيصب في صالح كل الأطراف الأخرى، فالإجراءات الاستباقية التي تتخذها مثلا مجموعة السبعة والاقتصاديات الرئيسية الأخرى لاحتواء معدلات الإصابة بالمرض، ودعم تدفق الإمدادات الطبية بشكل منظم، وإعطاء الزخم الضروري للنشاط العالمي، من شأنها جميعا مساعدة العدد الكبير من البلدان التي لا تملك وسائل محلية كافية للتعامل مع الصدمات المتعددة. (IMF, 2020a, p 4)

2.2. ضرورة وأهمية التعاون والتنسيق الدوليين للسياسات الاقتصادية لمواجهة تداعيات الجائحة:

تعود هذه الضرورة والأهمية إلى جملة من الاعتبارات، منها:

- مكاسب العمل الجماعي مقارنة بمكاسب العمل الفردي لكل دولة، فالعمل المنسق يخلق آثارا إيجابية من خلال تعزيز التجارة وتحسين الثقة، وينتج عنه تحقيق البلد لمكاسب إجمالية أكبر مما لو تصرف بصفة منفردة؛ (OECD, 2020a, p15)
- التنسيق العالمي لمواجهة الجائحة ضرورة قد لا تحتاج الدليل، لذا بدأت البلدان في إطلاق المبادرات في هذا الاتجاه على مستوى السياسات، وعلى مستوى الموارد لتأمين موارد إضافية للإنفاق الصحي، وتقديم حزم حوافز اقتصادية طارئة لدعم الفئات الضعيفة اجتماعيا، والحفاظ على الوظائف، ومكافحة الجائحة؛ (Alejandro Werner, 2020)
- يساعد التنسيق العالمي على التوصل إلى لقاح ودواء بتكلفة منخفضة بالنسبة لكل بلدان العالم، ودعم البلدان ذات القدرات المحدودة في القطاع الصحي، بما في ذلك عن طريق المعونة، والموارد الطبية، والتمويل الطارئ بشروط ميسرة. (Vitor Gaspar et al, 2020)

في هذا الاطار شملت المجموعة الخاصة من الإجراءات المالية والنقدية والهيكلية التي تم التنسيق بشأنها من قبل دول مجموعة العشرين ما يلي(OECD, 2020 a, p15) :

- التخفيف المالي الممول بالديون بنسبة 0.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في جميع البلدان لمدة ثلاث سنوات؛
- التخفيضات في أسعار الفائدة في غالبية الاقتصاديات؛
- الإصلاحات الإضافية لتعزيز المنافسة.

هذه التدابير مجتمعة، من شأنها الرفع من مستوى الناتج المحلي الإجمالي في اقتصاد مجموعة العشرين في المتوسط بنحو ¾ ٪ في السنة الأولى وبنسبة 1 ¼ ٪ في السنة الثانية، مع ارتفاع مستوى الإنتاج بشكل دائم في المدى الطويل في جميع بلدان مجموعة العشرين.(OECD, 2020 a, p15)

3.2. اتساع الروابط الاقتصادية عبر الحدود:

بالنظر إلى الانتشار الواسع لهذه الجائحة على مستوى عدد كبير من البلدان، وبفعل الروابط الاقتصادية الواسعة العابرة للحدود، أصبح من المؤكد أن هناك حجة واضحة تدعو إلى تنسيق الاستجابة على المستوى الدولي، إذ يتوجب على المجتمع الدولي مساعدة البلدان التي لديها قدرات محدودة في مجال الصحة لكي تتجنب تأزم الكارثة الإنسانية والاقتصادية أكثر. وهنا تظهر أهمية تدخل المنظمات والهيئات الدولية لمساعدة هذه البلدان، فصندوق النقد الدولي مثلا أعلن منذ البداية استعداده لدعم البلدان المعرضة للخطر من خلال تسهيلات الإقراض المختلفة، بما فيها تلك التي تتيح صرف الموارد على أساس عاجل في حالة الطوارئ والتي يمكن أن تصل إلى 50 مليار دولار لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل..(Gita Gopinath, 2020)

3.آليات التعاون والتنسيق العالميين لسياسات مواجهة تداعيات الجائحة(كوفيد- 19):

هناك العديد من الآليات التي يمكنها تحقيق التنسيق والتعاون الدوليين في مواجهة تداعيات الجائحة (كوفيد-19)، نذكر منها:

1.3 تصميم سياسات تتلاءم مع النظم والقدرات الإدارية القائمة:لأنه في حالة ما إذا كانت النظم الإدارية ضعيفة فإن إجراءات السياسات لا يمكن توجيهها بشكل فعال، وقد يتطلب الأمر إجراءات أوسع نطاقا حتى تتسم الاستجابة بالكفاءة، وينبغي الاهتمام بتقديم المساعدة إلى المناطق والمجتمعات التي يصعب الوصول إليها. (IMF, 2020a, p 4)

2.3 التنسيق بين الهيئات والمنظمات الدولية لدعم الدول في مواجهة الجائحة(كوفيد-19):حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، هناك عدد كبير من البلدان الأعضاء فيه معرض للخطر ويحتاج إلى الدعم بسبب ضعف النظم الصحية، حيز التصرف المحدود أمام السياسات، التعرض لصدمات كبيرة في معدلات التبادل التجاري، وانتشار التداعيات المالية.لذا أعلن الصندوق استعداده لتعبئة طاقته الإقراضية البالغة تريليون دولار من أجل مساعدة البلدان الأعضاء على مكافحة الجائحة،

وتكاليفها الإنسانية والاقتصادية والمالية واسعة الانتشار،كما كان الصندوق على اتصال وثيق مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى للتنسيق معها في تقديم الدعم للبلدان الأعضاء. (IMF, 2020a, p 4)

3.3 توسيع التنشيط النقدي والمالي: عند توفر الحيز الكافي من خلال السياسات، يمكن أن يؤدي تقديم دفعة تنشيطية نقدية ومالية على نطاق أوسع إلى تعزيز الثقة وزيادة الطلب الكلي، لكن الأرجح أن يكون هذا التنشيط أكثر فعالية حين تبدأ عودة العمليات التجارية إلى طبيعتها. (IMF, 2020a, p 4) وفضلا على الإجراءات الإيجابية التي تتخذها البلدان بصورة منفردة، فإن دواعي التنشيط المالي العالمي المنسق والمتزامن يجب أن تزداد قوة مع تزايد انتشار الجائحة، فعلى سبيل المثال أثناء الأزمة المالية العالمية بلغت الدفعة التنشيطية التي منحتها مجموعة العشرين حوالي 2% من إجمالي الناتج المحلي، أو ما يزيد على 900 مليار دولار بقيمة النقود اليوم، وذلك في عام 2009 وحده. (Gita Gopinath, 2020)

4.3 التخطيط لمرحلة ما بعد التعافي: يجب أن يقترن توظيف السياسات لاحتواء الجائحة بالتخطيط لمرحلة ما بعد التعافي من الجائحة للحد من الآثار التي يمكن أن تسببها الأزمة عبر التحرك الآن على مستوى السياسات، ويتطلب ذلك النظر بعناية في Kristalina Georgieva)(2020b , :

- التوقيت المناسب الذي يبدأ فيه تخفيف القيود تدريجيا، استنادا إلى أدلة واضحة عن تراجع الجائحة؛
- إلى أن تترسخ إجراءات تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتبدأ الأعمال التجارية في العودة إلى سابق عهدها، يتعين التحرك سريعا لتعزيز الطلب؛
- سيكون من الضروري إطلاق عملية منسقة للتحفيز المالي؛
- حيثما ظل التضخم منخفضا وعلى درجة جيدة من الثبات، ينبغي أن تظل السياسة النقدية محتفظة بطابعها التيسيري؛
- ينبغي عمل المزيد في البلدان التي تتمتع بقدر أكبر من الموارد وحيز أوسع للتحرك من خلال السياسات، بينما سيكون من الضروري توجيه دعم أكبر للبلدان ذات الموارد المحدودة.

غير أنه سيكون لتشجيع التعافي تحدياته الخاصة، بما في ذلك (Giovanni Dell'Ariccia & al, 2020) :

- ارتفاع مستويات الدين العام، وربما وضع أجزاء جديدة من الاقتصاد تحت سيطرة الحكومة؛
- النجاح النسبي في المرحلة الأولى سيضمن قدرة السياسة الاقتصادية على العودة إلى أدائها الطبيعي.وستتزايد فعالية إجراءات المالية العامة الرامية إلى تعزيز الطلب مع زيادة الأفراد الذين يسمح لهم بمغادرة منازلهم والعودة إلى العمل؛
- كان المتوقع قبل الجائحة أن تظل أسعار الفائدة والتضخم منخفضين لفترة طويلة في معظم الاقتصاديات المتقدمة، ومن المنتظر أن يؤدي منع الاضطرابات الكبيرة في سلاسل العرض إلى تجنب التضخم أثناء مرحلتي الطوارئ والتعافي؛
- إذا نجحت الإجراءات المتخذة لاحتواء انتشار الجائحة، ستكون الزيادة الضرورية في نسبة الدين العام كبيرة، ولكن من المرجح أن تظل أسعار الفائدة والطلب الكلي في مستويات منخفضة أثناء مرحلة التعافي.

في ظل هذه الظروف، سيكون التحفيز المالي أمرا ملائما وبالغ الفعالية في معظم الاقتصاديات المتقدمة، وسيؤدي هذا إلى تسهيل الخروج من الإجراءات الاستثنائية التي استحدثت أثناء الأزمة.

5.3 مظاهر استجابة التنسيق والتعاون العالميين في مواجهة تداعيات الجائحة(كوفيد- 19):

تجلت استجابة التنسيق والتعاون العالميين في مواجهة تداعيات الجائحة في العديد من التدابير العملية منها:

- قيام البنوك المركزية الكبرى بتقديم خطوطا ثنائية لتبادل العملات فيما بينها ولعدد أكبر من البلدان مقارنة بوقت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، كما أن برنامج عمليات إعادة الشراء(الريبو) الذي أنشأه البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك يتيح السيولة بالدولار لعدد أكبر من البلدان؛ (Geoffrey Okamoto, 2020)
- تفعيل وتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية؛
- مبادرة تأجيل مدفوعات الدين بقيادة مجموعة العشرين؛ (Martin Mühleisen & al, 2020)

- المساعدات المالية المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي ومؤسسات أخرى لمساندة اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية في مواجهة التحديات، فقد سارع الصندوق إلى تقديم مساعدات طارئة لعديد البلدان الأعضاء، كما قام الصندوق مع تزايد الطلب على السيولة بإنشاء تسهيل تمويلي جديد، هو خط السيولة قصيرة الأجل (SLL)، لتعزيز أدواته المستخدمة في إقراض البلدان الأعضاء؛ (Martin Mühleisen & al, 2020) ولدعم جهود تبادل المعلومات والتعاون الدولي، أطلق الصندوق أداة تتبع إجراءات السياسات التي توفر معلومات محدثة عن الإجراءات على مستوى سياسة المالية العامة والسياسات النقدية والمالية التي اتخذتها البلدان حول العالم؛ (IMF, 2020b)
- حجم السيولة الكبير الذي قدمته البنوك المركزية في الاقتصاديات المتقدمة الرئيسية، رغم توجيهه في الأساس لدعم الأوضاع المالية المحلية، قد خفف الضغوط عن اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية؛
- تبادل المساعدات بين اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية والبلدان الأخرى، كتقديم بنوك التنمية الإقليمية الدعم لمؤسسات القطاع الخاص، تمويل التجارة، واستمرار إتاحة الإمدادات الطبية من معدات وفرق طبية؛ (Martin Mühleisen & al, 2020)
- الإجراءات الحاسمة التي اتخذتها البلدان للتصدي لهذه الأزمة الصحية وللتخفيف من حدة تأثيرها على الاقتصاد، حيث بلغت هذه الإجراءات على صعيد المالية العامة حوالي 8 تريليونات دولار أمريكي لاحتواء الجائحة وأضرارها على الاقتصاد، وتعنى الإمدادات الحيوية العاجلة التي تقدم على مستوى العالم بزيادة الإنفاق والإيرادات الضائعة (3,3 تريليون دولار أمريكي)، وقروض القطاع العام وضخ رؤوس الأموال المساهمة (1,8 تريليون دولار أمريكي)، والضمانات (2,7 تريليون دولار أمريكي).وفي طليعة هذه الجهود تأتي مجموعة العشرين للاقتصاديات المتقدمة والصاعدة بإجراءاتها التي تعادل قيمتها الكلية 7 تريليونات دولار أمريكي. ويقدم الدعم أيضا من خلال المالية العامة عن طريق أدوات الضبط التلقائي، وهي سمات يتميز بها نظام الضرائب والمزايا وتعمل على استقرار الدخول والاستهلاك، على غرار الضرائب التصاعدية وإعانات البطالة؛ (IMF, 2020b)
- للحفاظ على استقرار النظام المالي العالمي ودعم الاقتصاد العالمي، اتخذت البنوك المركزية في مختلف بلدان العالم إجراءات ملحوظة شملت ما يلي:
  - ✓ القيام بتيسير السياسة النقدية إلى حد كبير عن طريق تخفيض أسعار الفائدة إلى مستويات تاريخية في حالة الاقتصاديات المتقدمة، كما قام نصف البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة والبلدان الأقل دخلا بتخفيض أسعار الفائدة، وستتعزز آثار تخفيضات أسعار الفائدة من خلال إرشادات البنوك المركزية حول المسار المستقبلي للسياسة النقدية والبرامج الموسعة لشراء الأصول؛
  - ✓ تقديم سيولة إضافية للنظام المالي، بما في ذلك عن طريق عمليات السوق المفتوحة؛
  - ✓ اتفاق عدد من البنوك المركزية على زيادة تقديم السيولة الدولارية عن طريق ترتيبات خطوط تبادل العملات؛
  - ✓ قيام البنوك المركزية بإعادة تفعيل البرامج التي استخدمت أثناء الأزمة المالية العالمية، كما أطلقت مجموعة من البرامج الجديدة واسعة النطاق، بما في ذلك شراء الأصول الأخطر كسندات الشركات. ومن خلال تدخل البنوك المركزية في هذه الأسواق باعتبارها "مشتري الملاذ الأخير" ومساعدتها على احتواء الضغوط الرافعة لتكلفة الائتمان، تضمن هذه البنوك استمرار إتاحة الائتمان بسعر معقول لقطاعي الأسر والشركات؛
  - ✓ إعلان البنوك المركزية خططا للتوسع في توفير السيولة (بما في ذلك عن طريق القروض ومشتريات الأصول) بواقع 6 تريليون دولار على الأقل وأشارت إلى استعدادها لاتخاذ مزيد من الإجراءات إذا اقتضت الظروف.

نتيجة لكل هذه الإجراءات الرامية إلى احتواء تداعيات الجائحة، استقر مزاج المستثمرين، وانحسرت التوترات إلى حد ما في بعض الأسواق، وتعافت أسعار الأصول الخطرة جزئيا من انخفاضاتها السابقة، غير أن المزاج السائد لا يزال هشا، وتظل الأوضاع المالية العالمية أكثر تشددا بكثير مقارنة بما كانت عليه في بداية العام. (IMF, 2020b)

4. استجابة الهيئات المالية الدولية لمواجهة تداعيات الجائحة (كوفيد- 19):

إن عالمية الجائحة الصحية وتحولها إلى أزمة اقتصادية عالمية، جعلت من استجابة المنظمات والهيئات المالية الدولية حتمية لا مفر منها، لمساعدة الدول الأعضاء وباقي الدول على مواجهة التداعيات الاقتصادية للجائحة على الاقتصاديات الوطنية وعلى الاقتصاد العالمي على السواء ومن هذه الهيئات، نجد:

1.4.صندوق النقد الدولي:

تجلت استجابة الصندوق من خلال تقديمه المساعدات المالية، لمساعدة البلدان على حماية أرواح الناس ومصادر دخلهم، عبر تسخير طاقته الإقراضية البالغة تريليون دولار أمريكي، وإسداء المشورة بشأن السياسات وتقديم المساعدة الفنية:

1.1.4 مسارات استجابة صندوق النقد الدولي: ركز الصندوق جهوده على خمسة مسارات، هي:

1.1.1.4 مضاعفة التمويل الطارئ: ضاعف الصندوق من طاقة التمويل الطارئ القائم على الصرف السريع، لتلبية طلبات 103 بلدا لجأت إلى الصندوق للحصول على التمويل. Kristalina Georgieva (2020a ,) وهو عدد غير مسبوق من طلبات التمويل الطارئ، لذا قام الصندوق بمضاعفة حدود الاستفادة من تسهيلاته التي تتيح التمويل الطارئ (التسهيل الائتماني السريع (RCF) وأداة التمويل السريع(RFI) ، ليتمكن من تلبية الطلب المتوقع على التمويل بحوالي 100 مليار دولار. ويتيح هذان التسهيلان تقديم المساعدات الطارئة للبلدان الأعضاء دون الحاجة إلى وجود برنامج كامل مع البلد العضو، وقد صدرت موافقة المجلس التنفيذي بسرعة قياسية على تقديم التمويل لأكثر من 20 بلدا. (IMF, 2020b)

2.1.1.4 تخفيف أعباء الديون : وافق المجلس التنفيذي للصندوق على تخفيف فوري لأعباء خدمة ديون 25 بلدا من خلال" الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" (CCRT) بعد أن زادت موارده، وذلك في إطار استجابة الصندوق للمساعدة في التصدي لتأثير جائحة كوفيد-19، وهذا يتيح منحا لأفقر البلدان الأعضاء في الصندوق وأكثرها عرضة للتأثر بالجائحة لتغطية التزامات ديونها تجاه الصندوق لفترة مبدئية تغطي الستة أشهر ويساعدها على توجيه المزيد من مواردها المالية الشحيحة إلى جهود التعامل الطبي مع الطوارئ وغيرها من جهود الإغاثة الضرورية.وعمل الصندوق على زيادة موارد "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" إلى ثلاثة أضعاف أي من حوالي 500 مليون دولار أمريكي إلى 1,4 مليار دولار أمريكي، بما يسمح بإطالة مدة تخفيف أعباء الديون. (IMF, 2020b) وبفضل دعم المملكة المتحدة واليابان وألمانيا وهولندا وسنغافورة والصين سيكون بوسع الصندوق تقديم مساعدات عاجلة لتخفيف أعباء الديون لأفقر البلدان الأعضاء. (Kristalina Georgieva, 2020a)

3.1.1.4 دعوات تخفيف أعباء الديون الثنائية:وجه الصندوق بمعية البنك الدولي دعوة للدائنين الثنائيين لتعليق مدفوعات خدمة الدين المستحقة على أفقر البلدان، لتكون بمثابة مبادرة قوية وسريعة الأثر وستحقق الكثير نحو حماية أرواح ومداخيل الملايين من الناس الأكثر عرضة للتأثر بالأزمة، وقد استجابت مؤسسة التمويل الدولية للدعوة وحثت الدائنين من القطاع الخاص على عدم تحصيل مدفوعات الدين حتى نهاية 2020 دون إعلان المقترضين متخلفين عن السداد، كما استجابت مجموعة العشرين بتعليق مدفوعات إعادة سداد الديون الثنائية الرسمية المستحقة على أفقر البلدان، (IMF, 2020b) فيما يعتبر اتفاقا رائدا بين بلدان المجموعة، وتبلغ قيمته 12 مليار دولار وتستفيد منه الدول الأشد احتياجا. (Kristalina Georgieva, 2020a)

4.1.1.4 تعديل ترتيبات الإقراض القائمة: عمل الصندوق على تعزيز الموارد المتاحة من برامج الإقراض القائمة لاستيعاب الاحتياجات الجديدة الملحة الناشئة عن فيروس كورونا، ومن ثم إتاحة توجيه الموارد القائمة للإنفاق الضروري على المستلزمات والمعدات الطبية واحتواء الجائحة. (IMF, 2020b) ويتم ذلك عبر تنفيذ زيادة ثلاثية الأضعاف في قروضه بالشروط الميسرة عن طريق "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" إلى البلدان الأكثر تعرضا للمخاطر، وسعى لتوفير

17 مليار دولار في هيئة موارد اقراضية جديدة، وقد تعهدت اليابان وفرنسا والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا بتقديم التزامات تبلغ في مجموعها 11.7 مليار دولار، مما يحقق للصندوق حوالي 70% من الموارد اللازمة لتحقيق هدفه. (Kristalina Georgieva, 2020a)

5.1.1.4 تعزيز السيولة: أمام عدم إمكانية التنبؤ بوقت حدوث النقص في السيولة، وتجمد مسارات ضخ رؤوس الأموال العالمية، فإن مشكلة السيولة قصيرة الأجل يمكن أن تتحول بسرعة إلى مشكلة في الملاءة أعمق وأطول أمدا، وإتاحة خط للسيولة عند الطلب يمكن أن يكون شريان حياة في مثل هذه الحالات، لذا استجاب الصندوق لهذا الاحتياج بإنشاء تسهيل جديد اسمه "خط السيولة قصيرة الأجل" (SLL)، وهو أول إضافة إلى أدوات الصندوق التمويلية منذ قرابة عشر سنوات. يتيح هذا التسهيل الجديد خط ائتمان موثوق ومتجدد، بغير شروط لاحقة، للبلدان الأعضاء التي تتميز أساسياتها الاقتصادية وأطر سياساتها بدرجة كبيرة من القوة وتحتاج إلى دعم متوسط لميزان المدفوعات على المدى القصير. (IMF, 2020b) و"خط السيولة قصيرة الأجل" مصمم لتلبية أي احتياج خاص (احتمالي ومتوسط الحجم وقصير الأجل) في ميزان المدفوعات ينعكس تأثيره في شكل ضغوط على الحساب الرأسمالي عقب الصدمات الخارجية. (Geoffrey Okamoto, 2020)

يبعث اشتراك البلد العضو في "خط السيولة قصيرة الأجل" إشارة إلى الأسواق تفيد بتأييد الصندوق لأطر سياساته ومؤسساته التي تتسم بدرجة كبيرة من القوة، ويمكن أن يؤدي ذلك بدوره إلى:

- تخفيض تكاليف الاقتراض؛
- توفير دعم مرغوب في فترات التقلب؛
- يمكن أن يساعد "خط السيولة قصيرة الأجل" أيضا على تخفيض احتياجات التمويل المستقبلية من خلال مساعدة البلدان على إنهاء مشكلات السيولة ذات الحجم المتوسط قبل أن تتحول إلى مشكلات أكبر.

يقدر صندوق النقد الدولي أن الطلب الكلي الحالي على "خط السيولة قصيرة الأجل" من بلدان متعددة يمكن أن يصل إلى 50 مليار دولار أمريكي، وهو يمثل نسبة ضئيلة للغاية من طاقة الصندوق الإقراضية البالغة تريليون دولار مقارنة بما يمكن أن يتطلبه الأمر إذا كانت نفس مجموعة البلدان قد جاءت طلبا للارتباط ببرامج يدعمها الصندوق، فحين يواجه الكثير من البلدان احتياجات تمويلية ملحة، يمكن أن يؤدي التبكير بمعالجة المشكلة إلى تقليص الاحتياجات المستقبلية والتداعيات المعاكسة على البلدان الأخرى. (Geoffrey Okamoto, 2020)

إن ما يميز خط السيولة قصيرة الأجل هو أنه:

- يتميز بسمات مبتكرة، ولا سيما الاستفادة المتجددة التي تسمح بالسحب المتكرر والسداد خلال مدته البالغة 12 شهرا، ولا يعمل هذا التسهيل بوصفه قرضا تقليديا، وإنما يمكن تشبيهه من بعض الأوجه ببطاقة الائتمان التي يتم سحب الأموال منها وتغذيتها بأموال جديدة حتى حد معين؛
- التجدد، من حيث إمكانية عقد اتفاقات لاحقة للاستفادة منه ما دام البلد العضو لا يزال مستوفيا لمعايير الأهلية، ولديه احتياج خاص يتعلق بميزان المدفوعات، وكل هذه السمات يمكن أن تكون بالغة القيمة للبلدان الأعضاء في سعيها للتغلب على الأزمة واجتياز مرحلة التعافي القادمة التي تتسم بقدر كبير من عدم اليقين؛
- يتميز بهيكل رسوم فريد يدعم طبيعته المتجددة (8 نقاط أساس، أي 800 ألف دولار أمريكي لخط الائتمان البالغ مليار دولار أمريكي)، فإذا كان الدين العام على البلد العضو المؤهل 20 مليار دولار أمريكي، وباستطاعة هذا البلد تخفيض تكاليف الاقتراض بنقطة أساس واحدة عن طريق الاستفادة من "خط السيولة قصيرة الأجل"، فإنه يحقق وفرا بمقدار 2 مليون دولار، ويمكنه استخدام هذا المبلغ بشكل أفضل في الأزمة الحالية من خلال توجيهه إلى الاحتياجات الحيوية للرعاية الصحية وشبكة الأمان الاجتماعي بدلا من خدمة الديون. (Geoffrey Okamoto, 2020)

بحسب خبراء الصندوق، يبرهن إنشاء "خط السيولة قصيرة الأجل" على التزام الصندوق بدعم بلدانه الأعضاء التي لا تتاح لها الاستفادة من خطوط سيولة أخرى في كل الأحوال، وهو عنصر مكمل لإصلاحات الصندوق الرامية إلى تعزيز أدواته

للتمويل الطارئ، وتقديم تخفيف لأعباء ديون أفقر بلدانه الأعضاء، ومن جوانب متعددة، يعتبر "خط السيولة قصيرة الأجل" دليلا واضحا أيضا على استعداد أعضاء الصندوق لتنحية أي خلافات والتضافر معا في وقت الأزمة هذا، ورغم أن العمل على إنشاء "خط السيولة قصيرة الأجل" كان جاريا منذ سنوات، فإن المجلس التنفيذي للصندوق استطاع التوصل إلى رأي موحد بشأن أحد الاقتراحات ذات الصلة والموافقة على التسهيل في غضون أيام، وهذا النوع من الإجراءات الحاسمة هو المطلوب لمعالجة احتياجات البلدان الأعضاء، صغيرها وكبيرها، وهي تتصدى للتداعيات الاقتصادية الناجمة عن جائحة (كوفيد-19). (Geoffrey Okamoto, 2020)

2.1.4 جهود الصندوق للحيلولة دون حدوث الركود الطويل والاستعداد لمرحلة ما بعد التعافي:

1.2.1.4 جهود الصندوق للحيلولة دون حدوث الركود الطويل: بالإضافة إلى استجابة الصندوق في المرحلة الأولية من الأزمة لتجنب ما قد تخلفه من ندوب دائمة على الاقتصاد العالمي، سعى الصندوق إلى بذل مزيد من الجهود لتجنب الدخول في فترة ركود مطولة، خاصة بالنسبة للأسواق الصاعدة والبلدان النامية، فقد (Kristalina Georgieva, 2020a) :

- تعرضت هذه الاقتصاديات لأشد تحول في مسار تدفقات الحافظة على الإطلاق، وبلغت حوالي 100 مليار دولار؛
- تعرضت البلدان المعتمدة على السلع الأولية لصدمة أخرى من جراء هبوط أسعار الصادرات؛
- تعرضت البلدان المعتمدة على السياحة لانهيار إيراداتها، الأمر الذي حدث أيضا في البلدان المعتمدة على تحويلات العاملين في الخارج لدعم مستويات الدخل.

وبحسب خبراء الصندوق فإنه:

- بالنسبة للاقتصاديات الصاعدة، بإمكان الصندوق المشاركة في جهودها من خلال أدواته الإقراضية المعتادة، بما فيها الأدوات ذات الطابع الوقائي، وقد يتطلب ذلك توفير موارد هائلة في حالة تعرض الأسواق لمزيد من الضغوط، ولمنع انتشار هذه الضغوط، وقف الصندوق على أهبة الاستعداد لاستخدام كامل طاقته الإقراضية وحشد كافة مستويات شبكة الأمان المالية العالمية، بما في ذلك استخدام حقوق السحب الخاصة إن كان سيعود بنفع أكبر؛
- بالنسبة لأفقر البلدان الأعضاء في الصندوق، فإن الصندوق بحاجة لقدر أكبر بكثير من التمويل بالشروط الميسرة، وبينما لم تصل هذه الجائحة إلى ذروتها، فسوف يتعين على كثير من الاقتصاديات زيادة مصروفاتها من المالية العامة بدرجة كبيرة لمعالجة الأزمة الصحية والحد من حالات الإفلاس وفقدان الوظائف، مع مواجهة تزايد احتياجات التمويل الخارجي.ولكن زيادة الإقراض قد لا يكون دائما هو الحل الأمثل لكل بلد، فالأزمة في الوقت الحالي تتسبب في زيادة أعباء الديون المرتفعة وقد تجد بلدان كثيرة نفسها على مسار مديونية لا يمكنها الاستمرار في تحمله، وبالتالي حاول الصندوق التفكير في مناهج جديدة، بالعمل على نحو وثيق مع المؤسسات الدولية الأخرى، بالإضافة إلى القطاع الخاص، لمساعدة البلدان على تجاوز هذه الأزمة والخروج منها بأكثر صلابة. (Kristalina Georgieva, 2020a)

2.2.1.4 جهود الصندوق للاستعداد لمرحلة ما بعد التعافي من الجائحة: حاول الصندوق المساعدة في وضع أسس التعافي القوي، عن طريق محاولة مواءمة مشورته بشأن السياسات مع معطيات الواقع المتطورة، ويحتاج ذلك إلى تفهم أكثر للتحديات والمخاطر والمفاضلات ذات الطابع المحدد التي تواجه كل بلد وهو في طريقه لاستئناف النشاط الاقتصادي تدريجيا، ومن أهم القضايا التي يجب التركيز عليها في هذا الخصوص حسب بعض خبراء الصندوق هي:

- طول المدة اللازمة للإبقاء على الدفعة التنشيطية الاستثنائية والتدابير غير التقليدية على مستوى السياسات، وكيفية إلغائها تدريجيا؛
- التعامل مع معدلات البطالة المرتفعة وأسعار الفائدة ذات المستويات الأدنى لفترة أطول؛
- الحفاظ على الاستقرار المالي؛
- إذا استدعت الحاجة، تسهيل التصحيح القطاعي واختبارات قدرة القطاع الخاص على تحمل الديون؛
- التحديات طويلة الأمد التي تقتضي استجابة جماعية، مثل إعادة تحفيز التجارة لتكون محركا للنمو؛

- المشاركة في منافع التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي التي أثبتت فائدتها أثناء الأزمة؛
- مكافحة آثار تغير المناخ، حيث يمكن كذلك توجيه الدفعة التنشيطية المخصصة لتعزيز التعافي نحو تحقيق اقتصاد أخضر قادر على الصمود في مواجهة تغير المناخ؛
- لا ينبغي في عالم ما بعد (كوفيد-19)، النظر إلى التماسك الاجتماعي باعتباره أمرا مسلما به، لذلك لا بد من دعم جهود البلدان في ضبط سياساتها الاجتماعية للحد من عدم المساواة، وحماية محدودي الدخل، وتشجيع إتاحة الفرص للجميع. (Kristalina Georgieva, 2020a)

2.4 البنك الدولي:

أعلنت مجموعة البنك الدولي في 20 ماي 2020 أن عملياتها الطارئة لمكافحة فيروس كورونا قد مست 100 بلد من البلدان النامية يعيش فيها 70% من سكان العالم، وأنها قدمت منذ مارس مستويات قياسية من المساندة على وجه السرعة لمساعدة البلدان على حماية الفئات الفقيرة والأولى بالرعاية، تعزيز الأنظمة الصحية، الحفاظ على القطاع الخاص، ودعم التعافي الاقتصادي. وتشكل هذه المساعدة، وهي أكبر وأسرع استجابة في مواجهة الأزمات في تاريخ مجموعة البنك، معلما بارزا في تنفيذ التعهد الذي قطعته المجموعة على نفسها بإتاحة 160 مليار دولار من المنح والمساندة المالية خلال فترة 15 شهرا لمساعدة البلدان النامية على مواجهة الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية لجائحة (كوفيد-19)، والإغلاق الاقتصادي في البلدان المتقدمة. (World Bank Group, 2020)

1.2.4 مسارات استجابة البنك الدولي لدعم الدول في مواجهة تداعيات الجائحة:

تحركت مجموعة البنك الدولي لإقامة عمليات استجابة طارئة في 100 بلد، مع آليات تتيح لمانحين آخرين توسيع هذه البرامج بسرعة، والعودة إلى مسار النمو، عبر (World Bank Group, 2020):

- وضع استجابات سريعة ومرنة للتعامل مع حالة الطوارئ الصحية؛
- تقديم دعم نقدي وغيره من أشكال الدعم التي يمكن التوسع فيها لحماية الفقراء، الحفاظ على القطاع الخاص، وتقوية قدرة الاقتصاد على الصمود والتعافي"؛
- من البلدان المائة، يوجد 39 بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء، كما يقع نحو ثلث إجمالي هذه المشروعات في بيئات تعاني أوضاع الهشاشة والصراع مثل أفغانستان وتشاد وهايتي والنيجر؛
- قدمت مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار أيضا دعما سريع الصرف إلى منشآت الأعمال في البلدان النامية، وشمل ذلك تمويل التجارة ورأس المال العامل للحفاظ على القطاع الخاص والوظائف وسبل كسب العيش؛
- تعليق مدفوعات سداد الديون الثنائية كما أقرها محافظو البنك، يكمل ويدعم المساندة التي تقدمها المجموعة من خلال المنح والقروض والاستثمارات في أسهم رأس المال. وستتوفر لدى البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية التي تطلب إمهالها في سداد مدفوعات الديون الثنائية الرسمية المزيد من الموارد المالية للتصدي لجائحة (كوفيد-19)، وتمويل الاستجابات الطارئة الحيوية والمنقذة للحياة. وحسب خبراء البنك فإنه يجب أن تتحرك الدول بسرعة لزيادة شفافية جميع الالتزامات المالية لحكوماتها بشكل ملموس، لأنه من شأن ذلك أن يعزز الثقة في مناخ الاستثمار، ويشجع الديون والاستثمارات الأكثر فائدة في المستقبل".

ستؤدي استجابة عمليات مجموعة البنك الدولي إلى تقوية الأنظمة الصحية، دعم الأسر المعيشية الأشد فقرا، وتهيئة الظروف الداعمة للحفاظ على سبل كسب العيش والوظائف للشرائح الأشد تضررا، وتتضمن عمليات البنك في هذه البلدان:

- تقديم المساعدة إلى الأسر الأشد فقرا من خلال التحويلات النقدية ودعم الوظائف؛

- الحفاظ على الأمن الغذائي وضمان استمرارية الخدمات الأساسية مثل إمدادات مياه الشرب النظيفة والتعليم؛
- استهداف الشرائح الأكثر ضعفا والأولى بالرعاية، ومنها النساء والنازحين قسرا الذين هم أشد الفئات تضررا؛
- إشراك المجتمعات المحلية في جهود مساندة الأسر الضعيفة، ودعم التماسك الاجتماعي.

يكتسي نطاق استجابة مجموعة البنك وسرعتها أهمية حاسمة في مساعدة البلدان على الحد من الآثار السلبية لهذه الأزمة، وإعطاء أولوية للاستثمارات في رأس المال البشري التي يمكنها تسريع خطى التعافي. (World Bank Group, 2020)

2.2.4 أهداف استجابة البنك الدولي:

تهدف عمليات مجموعة البنك في 100 بلد إلى إنقاذ الأرواح، وحماية مصادر كسب الدخل، وبناء الصمود في وجه الصدمات، وتعزيز التعافي عن طريق (World Bank Group, 2020):

1.2.2.4 تقوية الأنظمة الصحية وآليات الرصد والوقاية:

تهدف الاستجابة الصحية لمجموعة البنك الدولي إلى تلبية الاحتياجات الطارئة لاحتواء الجائحة وتخفيف آثارها، بما في ذلك تقوية أنظمة الرعاية الصحية للبلدان، لمعالجة الحالات الحرجة وإنقاذ الأرواح. ويعد إرساء ودعم الجهود في البيئات التي تعاني أوضاع الهشاشة والصراع أولوية بالنظر إلى الأعداد المتزايدة بسرعة لحالات الإصابة في بعض هذه البلدان:

- حيث جرى بالفعل صرف 20 مليون دولار **للسنغال** و35 مليون دولار **لغانا**، وذلك لتمويل جهود تقوية أنظمة مراقبة الأمراض، ومختبرات الصحة العامة، وقدرات مرافق علوم الأوبئة من أجل الرصد المبكر؛
- تمت الموافقة على منحة بقيمة 20 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية إلى **هايتي** بغية تعزيز الفحوص والاختبارات، والحد من تفشي الوباء من خلال تتبع المخالطين للحالات المؤكد إصابتها، وتقديم تجهيزات المختبرات وتجهيزات الوقاية للكوادر الطبية.

2.2.2.4 توسيع نطاق الحماية الاجتماعية:

تستفيد مجموعة البنك من شبكات الحماية الاجتماعية القائمة في البلدان، لمساعدة العائلات ومنشآت الأعمال على استعادة مصادر دخلها، والحفاظ على سبل كسب أرزاقها، وتعويضها عن زيادة الأسعار والمصروفات الطبية غير المتوقعة، ويتعين تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي هذه عن طريق التوزيع المباشر والآمن للمواد الغذائية مع توفير المعلومات الأساسية عن التغذية والتباعد الاجتماعي والنظافة العامة، فمثلا:

- في **أوزبكستان**، شملت حزمة مساندة بقيمة 95 مليون دولار على تمويل لتقديم الدعم النقدي للأسر منخفضة الدخل وإعانة بطالة لمرة واحدة؛
- في **تونس**، أعيد تخصيص 100 مليون دولار من محفظة المشروعات القائمة، للمساعدة في تمويل مزايا اجتماعية إضافية وتقديم منح لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

3.2.2.4 مساندة منشآت الأعمال والحفاظ على الوظائف:

واصلت مؤسسة التمويل الدولية تنفيذ تسهيلها التمويلي سريع الصرف بقيمة 8 مليارات دولار، الذي يهدف إلى مساعدة الشركات على الاستمرار في عملها والحفاظ على الوظائف، وقد طلبت قرابة 300 من الجهات المتعاملة مع المؤسسة المساندة، ومن الممكن أن تفوق طلبات الاستفادة من هذا التسهيل التمويل المتاح. وبناء على هذا الجهد واحتياجات السوق، تهدف المؤسسة إلى تقديم 47 مليار دولار تمويلا للبلدان النامية خلال خمسة عشر شهرا، وقد بلغ إجمالي الارتباطات التراكمية المتصلة بمكافحة جائحة (كوفيد-19) في إطار برنامج المؤسسة لتمويل التجارة العالمية الذي يساند منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المشارِكة في سلاسل التوريد العالمية، 1200 عملية في 33 بلدا بما قيمته 1.4 مليار دولار، وكان 51% من هذا المبلغ في بلدان منخفضة الدخل وتعاني من الهشاشة.

4.2.2.4 شراء التجهيزات والمستلزمات الطبية:

يستورد الكثير من البلدان النامية معظم التجهيزات الطبية، وفي بعض الحالات جميع التجهيزات اللازمة لمكافحة جائحة (كوفيد-19)، وهو ما يجعلها شديدة التأثر بتعطيلات سلاسل التوريد والقيود على الصادرات، وشملت مساعدات البنك في هذا المجال:

- تم في باكستان، التسليم الفعلي للشحنات الأولى من تجهيزات الوقاية الشخصية (ومنها الأقنعة والقفازات والسترات الواقية، والأردية، والمعاطف، وأغطية الأحذية، ونظارات الحماية، وأغطية الوجه) إلى الأطباء والمساعدين الطبيين، وتأتي هذه المساعدة في إطار حزمة أكبر تشتمل على 25 مليون دولار للتحويلات النقدية الطارئة للأسر الفقيرة والأولى بالرعاية؛
- وافق البنك الدولي في 23 أبريل 2020، على تقديم 100 مليون دولار للفلبين لشراء مواد، من بينها تجهيزات الوقاية الشخصية، الأدوية الضرورية، أدوات الفحص والاختبار، الأجهزة الرئيسية مثل أجهزة التنفس الصناعي، أجهزة مراقبة القلب، والأجهزة المتنقلة للتصوير بالأشعة السينية؛
- أعاد البنك في العراق توجيه 33.6 مليون دولار من عمليات قائمة للمساعدة في تمويل توريد أجهزة وإمدادات أساسية، وتدعيم قدرات وحدات العناية المركزة في المستشفيات العامة.
- ساعدت مجموعة البنك الدولي البلدان في الحصول على الإمدادات والأجهزة التي تشتد الحاجة إليها، على سبيل المثال عن طريق تحديد الموردين المعنيين والتفاوض على الأسعار والشروط. (World Bank Group, 2020)

3.4 البنك الاسلامي للتنمية:

أجاز مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية مبلغ (2.279.5) مليون دولار أمريكي لصالح البرنامج الاستراتيجي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية للتأهب والاستجابة لجائحة "كوفيد-19".

هدف البرنامج إلى دعم جهود البلدان الأعضاء الرامية إلى الوقاية من الجائحة والحد من أثرها والتعافي منها، وأخذ البرنامج نهجا شموليا على الأمد القريب والمتوسط والبعيد، وتناول أولويات تتجاوز الاستجابة الفورية والطارئة للقطاع الصحي، وفي الوقت ذاته يعمل البرنامج على وضع البلدان الأعضاء في مسار الانتعاش الاقتصادي من جديد عن طريق استعادة سبل العيش، بناء القدرة على الصمود، واستئناف النمو الاقتصادي. واعتمد البرنامج نهجا ثلاثي الأركان (Rs3-) يركز كل عنصر من عناصره على الاستجابة (Respond) والاستعادة (Restore) والبدء من جديد(Restart) ، فيما تؤدي العلوم والتكنولوجيا والابتكار دورا رئيسيا في كل مرحلة من مراحل البرنامج.

بلغت مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في البرنامج 1520 مليون دولار أمريكي، و50 مليون دولار من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، و300 مليون دولار من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، و250 مليون دولار من المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، و8.5 مليون دولار من برنامج الملك عبدالله بن عبدالعزيز للأعمال الخيرية، وواحد (1) مليون دولار من صندوق"Transform" للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، إضافة إلى مساهمة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بنحو 150 مليون دولار.

جاءت هذه المبادرة بحسب رئيس المجموعة اتساقا مع استراتيجية البنك وبرنامجه الخماسي الذي يضع توقعات الدول الأعضاء في سرعة استجابة مجموعة البنك لتحدياتها الماثلة والطارئة أحد أبرز أولوياته، في ظل توقعه أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي جراء الجائحة بنسبة تتراوح بين 0.5% و1.5%، يقابل ذلك خسارة للاقتصاد العالمي تتراوح بين 1 و2 تريليون دولار أمريكي في سنة 2020 وفق احصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، وفقدان 25 مليون وظيفة كما جاء في تقديرات منظمة العمل الدولية. كما أن سلاسل الإمداد العالمية تعطلت بسبب سوء أحوال التجارة، وتعدّ الشركات الصغيرة والمتوسطة من بين الأكثر تضررا، وتبقى الأزمة الاقتصادية، مقرونة بضعف النشاط الاقتصادي، وانهيار أسعار السلع الأساسية، وانخفاض الإيرادات الضريبية، وتراجع الاستثمارات، وجميعها تمثل خطرا كبيرا على البلدان الأعضاء، وسيكون لها تأثير طويل المدى على النمو والإنتاجية. (البنك الاسلامي للتنمية، 2020).

يمكن تلخيص الحزم التحفيزية المقدمة من قبل بعض المنظمات المالية الدولية والإقليمية لدعم الدول الأعضاء في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الحزم التحفيزية المقدمة من المنظمات الدولية والإقليمية.

المنظمة	الحزم التحفيزية
صندوق النقد الدولي	جهز حزمة تدخلات بقيمة تريليون دولار، من بينها 50 مليار دولار في إطار التسهيلات التمويلية الطارئة التي يقدمها لدوله الأعضاء(منخفضة الدخل، والأسواق الناشئة)، تشمل تدخلات بواقع 10 مليار دولار كقروض بفائدة صفرية للدول الأشد فقراً من خلال تسهيل الائتمان السريع.
مجموعة البنك الدولي	أعلنت في 17 مارس 2020 عن حزمه تمويلية لدعم الدول الأعضاء بقيمة 14 مليار دولار لمواجهة فيروس كورونا، حيث جاءت مساهمة المؤسسات التابعة للمجموعة في تقديم هذا الدعم، حيث التزمت: - مؤسسة التمويل الدولية، بتقديم 8 مليارات دولار، منها حوالي 2 مليار دولار عبارة عن تسهيلات تجارية قائمة. - مؤسسة التنمية الدولية، بتقديم حوالي 1.3 مليار دولار. - البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بتقديم حوالي 2.7 مليار دولار، في حين تساهم محفظة الإقراض الحالية بحوالي2 مليار دولار. جدير بالذكر أن هذا التمويل سيستخدم في الاستجابة للطلبات الفورية للدول الأعضاء لتمويل احتياجاتها وتقليل الآثار السلبية المحتملة للفيروس، التي سوف تساهم في تعزيز متانة أنظمة الصحة العامة، بما في ذلك احتواء الأمراض وتشخيصها وعلاجها، ودعم القطاع الخاص.كما وافق المجلس التنفيذي للبنك في 2 أبريل 2020 على حزمة أخرى من الدعم بقيمة 1.9 مليار دولار أمريكي لدعم جهود الدول في مواجهة فيروس كورونا، كما أبدى البنك الدولي استعداده لمضاعفة حجم الدعم إلى ما يقارب 160 مليار دولار أمريكي خلال الخمسة عشر شهراً المقبلة.
البنك الإسلامي للتنمية	قام بتخصيص وإتاحة تسهيل ائتماني وتدخلات داعمة بقيمة 730 مليون دولار للحد من الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية السلبية لفيروس كورونا، كما ستساهم المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة بحوالي 300 مليون دولار، إضافة إلى 150 مليون دولار من مؤسسة التعاون الإسلامي لتأمين الاستثمار وتمويل الصادرات، وسيقدم التمويل إلى كل من القطاعين العام والخاص من أجل الحد من انتشا ر الوباء وتقليل أثره على الدول الأعضاء، وسيتم تقديم التمويل في شكل منح، وموارد ميسرة، وتمويل تجاري، وإقراض للقطاع الخاص، وتغطية التأمين ضد المخاطر.
مجموعة العشرين	قامت باتخاذ مجموعة من التدابير ورصد حزم من التحفيز المالي في هذا الإطار، كما أعلنت قمة مجموعة العشرين الطارئة الافتراضية التي عُقدت خلال شهر مارس 2020 عن ضخ 5 تريليونات دولار في الاقتصاد العالمي، يتم توظيفها لدعم الإجراءات والتدابير الاحترازية للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمالية لفيروس كورونا، كما كثف وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية لمجموعة العشرين اجتماعاتهم الاستثنائية بهدف حشد الجهود الدولية على عدد من الأصعدة.

المصدر: - الوليد أحمد طلحة، (أفريل 2020)، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المُستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، ص 15-16.

- IMF, (March 2020), "IMF Makes Available $50 Billion to Help Address Coronavirus", Available at https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/03/04/sp030420-imf-makes-available-50-billion-to-help-address-coronavirus.

- World Bank (2020), "World Bank Group Increases COVID-19 Response to $14 Billion To Help Sustain Economies, Protect Jobs", Available at: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/03/17/world-bank-group-increases-covid-19-response-to-14-billion-to-help-sustain-economies-protect-jobs

- ISDB, (March 2020), "IsDB Group's Statement on Coronavirus", Available at: https://www.isdb.org/news/isdb-groups-statement-on-coronavirus.

5. تحليل النتائج:

لقد ابرزت الدراسة اتساع وسرعة محاولات التعاون الدولي في مواجهة التداعيات الاقتصادية للجائحة(كوفيد-19) على اقتصاديات الدول وعلى الاقتصاد العالمي برمته، وتم ذلك على مستوى الدول وعلى مستوى الهيئات الدولية وقد تنوعت مجالات وآليات هذا التنسيق، الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية التي انطلقت منها الدراسة.

6. الخاتمة:

حاولت الدراسة ابراز مجالات التعاون الدولي في مواجهة تداعيات الجائحة (كوفيد- 19)، وتبين أن الاستجابة تمت وفق تدابير وإجراءات شملت قيام البنوك المركزية الكبرى بتقديم خطوطا ثنائية لتبادل العملات فيما بينها ولعدد أكبر من البلدان مقارنة بوقت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، تفعيل وتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية، مبادرات تأجيل مدفوعات الدين بقيادة مجموعة العشرين، المساعدات المالية المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الاسلامي للتنمية لمساندة اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية في مواجهة التحديات. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وقدمت مجموعة من التوصيات نلخصها فيما يلي:

1.6. النتائج: يمكن تلخيص أبرز النتائج التي توصلت اليها هذه الورقة البحثية في النقاط التالية:

- في ظل الضرورة القصوى لضمان توافر الإنفاق الصحي الأساسي لحماية صحة الأفراد، ورعاية المرضى، وإبطاء معدل انتشار الجائحة، كان من الواجب على المجتمع الدولي أن يتدخل لتقديم الدعم والمساعدة للبلدان ذات النظم الرعاية الصحية الضعيفة والحيلولة دون حدوث أزمة إنسانية؛
- إن تنسيق الإجراءات بين دول العالم لضمان سياسات صحية فعالة، وفي مجال تدابير الاحتواء والتخفيف ودعم الاقتصاديات ذات الدخل المنخفض، ورفع الإنفاق المالي بشكل مشترك، سيكون أكثر الوسائل فعالية لاستعادة الثقة ودعم الدخل؛
- ساهمت الإجراءات العاجلة والكبيرة من جانب البنوك مركزية بدور حيوي وأدت إلى تجنب هبوط أكثر حدة في أسعار الأصول ومستوى الثقة، ومن الإجراءات التي اكتسبت أهمية خاصة في هذا الصدد، تفعيل وإنشاء خطوط لتبادل العملات بين البنوك المركزية الكبرى من أجل توفير السيولة الدولية، تخفيض أسعار الفائدة، كما استخدم بعضها التيسير الكمي، كتوسع بنك اليابان في عمليات إعادة الشراء بالتنسيق مع بنوك مركزية أخرى حول العالم سعيا لتيسير عمل السوق، واتخذ إجراءات لتسهيل تمويل الشركات؛
- ضرورة التعاون متعدد الأطراف، فإضافة إلى تبادل المعدات والخبرات المتخصصة لتعزيز نظم الرعاية الصحية في العالم، يجب القيام بجهد عالمي يضمن للبلدان الغنية والفقيرة على السواء الحصول على الأدوية واللقاحات المطلوبة لفيروس (كوفيد-19) فور التوصل إليها؛
- يحتاج المجتمع الدولي أيضا إلى تكثيف المساعدات المالية لكثير من اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية، وبالنسبة للبلدان التي تواجه مدفوعات كبيرة لسداد ديونها، يتعين النظر في تأجيل سداد الدين وإعادة هيكلته؛
- لا يزال التعاون متعدد الأطراف الذي يتسم بالقوة عاملا أساسيا على عدة أصعدة، فمساعدات السيولة مطلوبة بشكل عاجل للبلدان التي تواجه أزمات صحية ونقصا في التمويل الخارجي، بما في ذلك عن طريق تخفيف أعباء الديون والتمويل من خلال شبكة الأمان المالي العالمية؛
- ضرورة اتخاذ خطوات استباقية لإدارة مخاطر الأوبئة وتخفيف آثارها، فالأعمال المتضافرة الآن على المستويات المحلية والوطنية والدولية يمكنها أن تمضي نحو حماية رفاهية الانسانية في المستقبل.

-

2.6 التوصيات: انطلاقا من النتائج المتوصل اليها تقترح الدراسة التوصيات التالية:

- ضرورة تكثيف المجتمع الدولي جهوده لدعم المبادرات الوطنية، بما في ذلك تقديم المساعدات المالية للبلدان ذات القدرات المحدودة في مجال الرعاية الصحية وتوجيه التمويل لإنتاج اللقاح مع تقدم التجارب الطبية، حتى تتاح لكل البلدان جرعات كافية وميسورة التكلفة في فترة قصيرة؛
- ينبغي السعي لإنشاء خطوط ثنائية ومتعددة الأطراف لتبادل العملات وإتاحة الدعم المالي من المؤسسات متعددة الأطراف؛
- التفكير الجدي في تدابير تمنع تكرار أحداث كهذه الجائحة، عبر تعزيز أمن الصحة العامة والاقتصاد العالمي معا من خلال تحسينات في البنية التحتية للصحة العامة العالمية، زيادة تبادل المعلومات عن الأمراض المعدية غير المعتادة وتعزيز الطابع التلقائي لهذا التبادل، التبكير في اختبارات الكشف عن الفيروسات وتوسيع نطاقها، بناء مخزون عالمي من معدات الوقاية الشخصية، ووضع بروتوكولات تحظر القيود على التجارة في المستلزمات الضرورية.

6. قائمة المراجع:

1. *Dell'Ariccia Giovanni , Mauro Paolo , Spilimbergo Antonio , and Zettelmeyer Jeromin , (01/04/2020), Economic Policies for the COVID-19 War, IMF, Washington. Available at:https://blogs.imf.org/2020/04/01/economic-policies-for-the-covid-19-war/*
2. *Gaspar Vitor , Lam W. Raphael , and Raissi Mehdi , (15/04/2020), Fiscal Policies to Contain the Damage from COVID-19, IMF, Washington. Available at: https://blogs.imf.org/2020/04/15/fiscal-policies-to-contain-the-damage-from-covid-19/*
3. *Georgieva Kristalina , (29/06/2020a), A Global Crisis Like No Other Needs a Global Response Like No Other, IMF, Washington. Available at: https://blogs.imf.org/2020/04/20/a-global-crisis-like-no-other-needs-a-global-response-like-no-other/*
4. *Georgieva Kristalina (09/04/2020b), Confronting the Crisis: Priorities for the Global Economy, IMF, Washington. Available at: https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/04/07/sp040920-SMs2020-Curtain-Raiser.*
5. *Georgieva Kristalina, (16/03/2020c), Policy Action for a Healthy Global Economy, IMF, Washington. Available at: https://blogs.imf.org/2020/03/16/policy-action-for-a-healthy-global-economy/.*
6. *Gopinath Gita , (10/03/2020), Limiting the Economic Fallout of the Coronavirus with Large Targeted Policies, IMF, Washington. Available at: https://blogs.imf.org/2020/03/09/limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies/*
7. *IMF, (2020a), policy papers, Policy Paper No: 20/015, Policy Steps to Address the Corona Crisis, Washington.*
8. IMF,(29/06/2020b), The IMF's Response to COVID-19: What is the Fund doing to help countries during the coronavirus crisis?, IMF, Washington. https://www.imf.org/en/About/FAQ/imf-response-to-covid-19.
9. Mühleisen *Martin , Vladimir Klyuev, Sarah Sanya, (05/06/2020), Courage under Fire: Policy Responses in Emerging Market and Developing Economies to the COVID-19 Pandemic, IMF, Washington. Available at: https://blogs.imf.org/2020/06/03/courage-under-fire-policy-responses-in-emerging-market-and-developing-economies-to-the-covid-19-pandemic/*
10. *OECD, (2 March 2020a), Interim Economic Assessment, Coronavirus The world economy at risk, **Paris**, France.*
11. *OECD, (2 March 2020b), Perspectives économiques de l'OCDE, Rapport intermédiaire, Coronavirus: l'économie mondiale menacée, paris, france.*
12. *Okamoto Geoffrey , (09/04/2020), The Short-term Liquidity Line: A New IMF Tool to Help in the Crisis, IMF, Washington. Available at: https://blogs.imf.org/2020/04/22/the-short-term-liquidity-line-a-new-imf-tool-to-help-in-the-crisis/*
13. Rhee Chang Yong, (15/04/2020) , Pandémie de COVID-19 : plus faible croissance dans la région Asie-Pacifique depuis les années 1960, IMF, Washington. Available at:

https://www.imf.org/fr/News/Articles/2020/04/15/blog-covid-19-pandemic-and-the-asia-pacific-lowest-growth-since-the-1960s

14. *Werner Alejandro , (19/03/2020), COVID-19 Pandemic and Latin America and the Caribbean: Time for Strong Policy Actions, IMF, Washington. Available at: https://blogs.imf.org/2020/03/19/covid-19-pandemic-and-latin-america-and-the-caribbean time-for-strong-policy-actions/*
15. *World Bank Group, (19/05/2020), World Bank Group: 100 Countries Get Support in Response to COVID-19(Coronavirus), Washington. Available at: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/05/19/world-bank-group-100 countries-get-support-in-response-to-covid-19-coronavirus*

16.بلوم ديفيد، دانيال كاداريت، وجى بي سيفيللا، (جوان 2018)، الأوبئة والاقتصاد، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن.

17. البنك الاسلامي للتنمية، (2020/04/04)، البرنامج الاستراتيجي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية للتأهب والاستجابة لجائحة-كوفيد-19.www.isdb.org/ar/akhbar

18.طلحة الوليد أحمد ، (أفريل 2020)، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المُستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.